السيد الأمين العام للأمم المتحدة المحترم

السيد رئيس مجلس الأمن الدولي المحترم

السادة أعضاء الجمعية العامة للأمم المتحدة المحترمين

يهدي إليكم القانونيون السوريون الأحرار أطيب تحياتهم ويودون إعلامكم بما يلي :

الموضوع : إقدام السلطات والأمن اللبناني على تسليم اللاجئين والمنشقين عن نظام بشار الأسد إلى أجهزة مخابرات بشار الأسد وانتهاك حقوق اللاجئين وكافة المواثيق واتفاقيات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي.

الرقم: 54 تاريخ: 29 / 6 / 2019

السيدات والسادة :

- في خطوة تهدد حياة السوريين في لبنان أقدم الأمن العام اللبناني ليل الثلاثاء 25/فجر الأربعاء 26 / 6 / 2019 على ترحيل أكثر من 30 لاجئ سوري بينهم 5 نساء و3 مجندين منشقين عن جيش بشار الأسد, حيث تم تسليمهم عبر الحدود مباشرة للمخابرات الجوية التابعة لبشار الأسد.

أهم المسؤولين عن عمليات تسليم المنشقين واللاجئين لنظام بشار الأسد هم:

(1- السفير السوري في بيروت علي عبد الكريم علي, 2- العقيد ملحم الحاج شيتي مدير مخابرات البقاع

3- العقيد بيير أبو عساف قائد اللواء التاسع في البقاع 4- العقيد جمال الجاروش الأمن العام اللبناني

5- النقيب علي المظلوم).

ممن تم تسليمهم: 1- الإعلامي عثمان طه أبو طلال 2- أحمد خالد خلف 3- خالد زين الدين العتر

- وقد تأكد أن المنشقين الثلاثة كانوا موقوفين لدى الأمن العام اللبناني في مركز الأمن العام في بر الياس في البقاع بذريعة تسليمهم أوراقهم الخاصة بهم والتي تمت مصادرتها ضمن حملة مكافحة العمالة الأجنبية, ورغم مراجعة ذوي المنشقين الثلاثة للسلطات اللبنانية والأمن العام وإعلامهم بوضع أبنائهم وأنهم منشقين عن جيش بشار الأسد وأن ترحيلهم إلى سورية وتسليمهم لنظام بشار يشكل تهديداً وخطراً مباشر على حياتهم, لكن دون جدوى حيث اتصل الأمن العام اللبناني صباح الأربعاء بذوي المنشقين الثلاثة وأبلغوهم أن المنشقين الشباب الثلاثة أصبحوا في سورية أن الظروف باتت مهيأة لعودة جميع السوريين من دون استثناء إلى سورية, ومنذ ذلك الوقت حتى تاريخه انقطعت أخبار المنشقين الثلاثة عن ذويهم تماماً بعد وصولهم للأراضي السورية في قبضة المخابرات الجوية التابعة لبشار الأسد.

- إن الأمن العام اللبناني وبالتنسيق مع السلطات اللبنانية وسفارة نظام بشار الأسد في بيروت, يقوم بالترحيل القسري وتسليم اللا جئين السوريين وخاصة المعارضين لنظام بشار إلى المخابرات الجوية عبر الحدود السورية اللبنانية, حيث يقوم الأمن العام باعتقال اللاجئين السوريين من أماكن عملهم أو سكناهم بحجة عدم الوجود الشرعي على الأراضي اللبنانية أو مصادرة أوراقهم الرسمية ثم استدراجهم إلى مراكز الأمن اللبناني بذريعة تسليمهم الأوراق الخاصة بهم, ثم يحتجزونهم في تلك المراكز ويقدمون على ترحيلهم وتسليمهم للمخابرات الجوية التابعة لبشار الأسد.

السيدات والسادة

يشتمل القانون الدولي على مجموعة من الاتفاقيات والمواثيق المتعلقة بحقوق الإنسان بشكل عام وحقوق اللاجئين بشكل خاص أهمها:

- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام 1948

- اتفاقيات جنيف لعام 1949 المتعلقة بالقانون الدولي الإنساني وخاصة الاتفاقية الرابعة

- النظام الأساسي لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين الصادر بقرار الجمعية العامة رقم (428) لعام 1950

- اتفاقية جنيف المتعلقة بحقوق اللاجئين لعام 1951 والبروتوكول المتعلق بها لعام 1967

- اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية الصادرة بنيويورك 1984

- اتفاقية حقوق الطفل لعام 1989

- إلا أن أهم اتفاقية تتعلق باللاجئ وحقوقه هي (اتفاقية جنيف لعام 1951) ، حيث بينت هذه الاتفاقية من هو اللاجئ ونوع الحماية القانونية له وما هي المساعدات والحقوق الاجتماعية التي يجب أن يحصل عليها.

وقد عرّفت المادة الأولى منها من هو اللاجئ: "إنه شخص يوجد خارج بلد جنسيته أو بلد إقامته المعتادة، بسبب خوف له ما يبرره من التعرض للاضطهاد بسبب العنصر، أو الدين، أو القومية، أو الانتماء إلى طائفة اجتماعية معينة، أو إلى رأي سياسي، ولا يستطيع بسبب ذلك الخوف أو لا يريد أن يستظل/ تستظل بحماية ذلك البلد أو العودة إليه خشية التعرض للاضطهاد".

وقد كرست الاتفاقية أيضا أهم الحقوق التي يجب أن يتمتع بها اللاجئ منها تأمين الإغاثة والتعليم والسكن وحق التقاضي و الحصول على عمل مأجور والرعاية الصحية.

ونصت الاتفاقية في مادتها رقم (33) على أنه لا يجوز للدولة أن تطرد لاجئاً أو ترده بأية صورة من الصور إلى حدود الأقاليم التي تكون حياته أو حريته مهددتين فيها بسبب عرقه أو دينه أو جنسيته أو انتمائه إلى فئة اجتماعية معينة أو بسبب آرائه السياسية.

السيدات والسادة :

بناءً على ما تقدم سرده من اتفاقيات وقوانين دولية تؤكد على احترام حقوق اللاجئين وتحث العالم على الالتزام بنصوص تلك الا تفاقيات والقوانين ذات الصلة بحقوق الإنسان نبين لكم الآتي :

- ينظر الشعب السوري بدهشة واستغراب إلى الحالة المؤلمة والمزرية التي وصل إليها حال اللاجئين السوريين في دولة لبنان, من تردٍ كبير وملحوظ في وضعهم الاقتصادي والاجتماعي والمعاشي فلا حماية ولا حقوق لهم إنما اضطهاد وقتل واعتقال يمارس ضدهم بشكل ممنهج من قبل (مليشيات حزب الله) والحكومة اللبنانية والجيش اللبناني وأجهزة مخابراته القمعية.

- يضاف إلى ذلك حالة التضييق الاقتصادي والأمني الذي تمارسه الحكومة اللبنانية بشكل رسمي وعلني على اللاجئ السوري إضافة لبعض الشرائح الاجتماعية اللبنانية ذات الموقف السياسي المناهض للثورة السورية والتي تبدو في شكلها المعلن من الشكاوى المتكررة التي يطلقها مسؤولون لبنانيون بشكل مستمر من عبء استضافة اللاجئين السوريين إضافة للدعاوى التي يطلقها سياسيون لبنانيون بشكل يومي للتنسيق بين الحكومة اللبنانية ونظام بشار الأسد لإعادة اللاجئين إلى سورية .

السيدات والسادة:

الأمر الذي يستدعي من مجلس الأمن والجامعة العربية ومنظمة التعاون الإسلامي ومنظمة الدول الناطقة بالفرانكفونية فتح تحقيق جدي وشفاف وحماية حقوق اللاجئين السوريين في لبنان من بطش السلطات اللبنانية وعدم إرغامهم على العودة قبل أن يوفر المجتمع الدولي البيئة الآمنة المستقرة لعودة اللاجئين السوريين إلى بلادهم

- اللاجئ وفق المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين هو الشخص الذي يوجد خارج بلد جنسيته أو بلد إقامته المعتادة، بسبب خوف له ما يبرره من التعرض للاضطهاد ولا يستطيع بسبب ذلك الخوف العودة إلى ذلك البلد خشية التعرض للقتل أو الا ضطهاد ويقع على عاتق الحكومات المضيفة منح اللاجئين اللجوء وعدم إرغامهم على العودة إلى بلدان يخشى أن تتعرض فيها

حياتهم للخطر.

ولكن في لبنان قامت الدولة اللبنانية بخلاف ما يفترض بها القيام به فبدل أن توفر للاجئين السوريين الأمن والحماية كانت السيف المسلط على أعناقهم وكرامتهم وحريتهم وذلك بعمل ممنهج يحمل في طياته كل الحقد والكراهية والعنصرية ولا ننسى أن الشعب السوري فتح بيوته ومضافاته لاستقبال اللاجئين اللبنانيين في عام 2006 وقدم لهؤلاء اللاجئين اللبنانيين مالا يتوقعونه من حسن الضيافة والكرم .

لكل ما تقدم فإننا نطالب بما يلي:

1- منع الحكومة اللبنانية من اتخاذ أي إجراء تعسفي بحق السوريين لإجبارهم على العودة القسرية إلى الأراضي السورية مما سيعرضهم للقتل والانتقام من قبل النظام السوري (ونحمل السلطات اللبنانية والأمن العام اللبناني المسؤولية الكاملة عن حفظ حياة اللاجئين السوريين أو أية مخاطر تحل بهم نتيجة تسليمهم لنظام بشار الأسد.

2- إلزام الحكومة اللبنانية فورا بوقف الانتهاكات والتصرفات العدوانية التي يقوم بها حزب الله والمخابرات اللبنانية و الجيش اللبناني وكافة القوى والميليشيات اللبنانية ضد اللاجئين السوريين في لبنان بشكل عام .

3- إطلاق سراح كافة المعتقلين السوريين من السجون اللبنانية فوراً .

4- إلزام الحكومة اللبنانية بتأمين العلاج الفوري لكافة مرضى وجرحى اللاجئين السوريين في مخيمات عرسال بإشراف الصليب الأحمر ولبنان عامة .

5- العمل على تأمين حماية دولية للاجئين السوريين في لبنان .

6- إلزام الحكومة اللبنانية بإعادة توفير الظروف المعيشية والخدمية لأهالي المخيمات من اللاجئين السوريين .

7- وقف الضغوط الأمنية على سكان المخيمات , الذين هجروا قسراً من سورية إلى لبنان بسلاح حزب الله اللبناني , الذي قتل المئات منهم وهو يستولي على قراهم وبلداتهم وممتلكاتهم , ثم قام بطردهم من وطنهم وأرضهم الأم , والآن يلاحقهم في لبنان بحملات تحريض مذهبية تهدد حياتهم وتنتهك أمنهم .

8- تطبيق القوانين الدولية الخاصة باللاجئين على مخيمات لبنان .

9- نطالب بتحميل حزب الله اللبناني وهو جزء من الحكومة اللبنانية المسؤولية السياسية والجزائية عن الجرائم التي ارتكبها الحزب بحق السوريين سواء في سورية أو في لبنان .

ينتهز القانونيون السوريون الأحرار هذه المناسبة ويعربون عن فائق احترامهم وتقديرهم

هيئة القانونيين السوريين